تقييم التجارة العربية البينية باستعمال نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية

م٠ د.مهدي سهر غيلان /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

المقدمة:

يحتل الوطن العربي اهمية استراتيجية كبرى بين دول العالم نظرا لموقعه الجغرافي الحيوي من ناحية، ومساحته الشاسعه وتعداد سكانه وامتلاكه للموارد الاقتصادية وفي مقدمتها البترول من ناحية اخرى. الا ان الاقتصاديات العربية تعتمد على عدد محدود من القطاعات الاقتصادية والتي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي. وان من اهم القطاعات الحيوية في الاقتصاديات العربية هو قطاع التجارة الخارجية والبينية. اذ يعد قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات في اقتصاديات الدول العربية والذي يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع نسبة اجمالي التجارة الخارجية العربية الى الناتج المحلي الاجمالي والتي تصل الى اكثر من ٥٠% في بعض الدول.

ويعود السبب في ارتفاع تلك النسبة الى طبيعة الهياكل الاقتصادية في الدول العربية ودرجة نموها،اذ ان الميزة الاساسية لاغلب السلع المصدرة في الدول العربية هي المواد الاولية والتي تعد خسارة كبيرة للاقتصاديات العربية وياتي النفط في مقدمة تلك السلع الاولية المصدرة والذي يكون عرضة للتقلبات المستمرة في اسعاره وبالتالي يؤدي الى الاختلال في تمويل برامج التنمية نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط ، وكذلك الاجراءات الحمائية المتبعة من جانب الدول الصناعية الكبرى.(١)

فضلا عن هذة الاسباب ان ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لم تؤد فقط الى احتكار سوق المواد الاولية وانما ادت الى احتكار للاسواق الناشئة في الدول النامية لتصريف منتجاتها ومنافسة تلك السلع والمنتجات، وان هذا جميعا يعرض التجارة العربية للكثير من التحديات والصعوبات .

ونتيجة لذلك شهدت البلدان النامية بصورة عامة والبلدان العربية بصورة خاصة اقامة العديد من التكتلات الاقتصادية الهادفة الى مواجهة التقلبات والازمات الاقتصادية من جهة ومواجهة التكتلات الاقتصادية للدول الكبرى من جهة اخرى ، فقد عانت هذة البلدان من انخفاض في معدلات التبادل التجاري من جانبها لصالح البلدان المتقدمة.

ولمواجهة هذة التكتلات الاقتصادية العالمية (العولمة الاقتصادية والتجارية) ، وخاصة منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وغيرها . فان على الدول العربية تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة التي تم الاتفاق عليها في الجامعة العربية وكذلك العمل على تفعيل وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية ومساهمة جميع الدول العربية فيها والتي تهدف في مجملها الى تنشيط حركة التجارة الخارجية البينية للدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

مشكلة البحث :

على الرغم من الامكانات والموارد المتوفرة في اغلب البلدان العربية ، الا ان هذة البلدان مازالت تعتمد في صادراتها على المواد الاولية في حين تعتمد على الواردات من المواد الصناعية والتكنولوجية من الخارج. مما ادى ذلك الى انخفاض الاهمية النسبية للموارد الاولية المتاجر بها في الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للمواد الاولية اضافة الى التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة.لذلك برزت الضرورة المتزايدة للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية لمواجهة العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية وكذلك لمواجهة الظروف الاقتصادية العالمية الغير واضحة .وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية فان الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة لجأت الى تشكيل تكتلات اقليمية واتفاقات تجارية ثنائية وغيرها. اذ ان الدول العربية لجأت الى تشكيل السوق العربية المشتركة وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية، الا ان نسبة اجمالي التجارة البينية الى اجمال التجارة الخارجية للدول العربية يشكل نسبة ١٠% تقريبا وهذة النسبة متدنية قياسا بالموارد والامكانات المتوفرة في الدول العربية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مؤداها بان هنالك بعض العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية العربية والتي تعاني من الانخفاض في حجمها ومن الممكن رفع حجم التبادل العربي مستقبلا من خلال التكامل الاقتصادي العربي .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق عدة اهداف من اهمها :

١. دراسة واقع التجارة العربية البينية وكذلك مع دول العالم .
٢. تقييم حجم التجارة العربية البينية اعتمادا على نموذج الجاذبية في التجارة .
٣. التعرف على اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على حجم التجارة .

اولا –ا. نظريات التجارة الخارجية :

تنشأ التجارة الخارجية بين وحدتين او تكتلين اقتصاديين على اساس الاختلاف في اسعار بينهما ، اذ نرى من ناحية التوازن الجزئي بان الاختلافات في الاسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب . اما من ناحية التوازن الكلي فأن التجارة الخارجية تحدث اذا كانت الاسعار النسبية (في حالة ما قبل حدوث التجارة) مختلفة . وعلية فان اختلاف الاسعار النسبية هو الحافز والمحرك للتجارة والذي بدورة يعكس تغيرات في التكاليف .

وهنالك العديد من النظريات والنماذج المفسرة للتجارة الخارجية ، وان من ابرز واهم هذه النظريات هي :

١. نظرية ريكاردو –هابرلر : وفقا لهذة النظرية فان الاختلاف في التكنلوجيا يؤدي الى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها كما ان اختلاف اسلوب الانتاج (نتيجة لاختلاف دوال الانتاج) بين الدول يؤدي الى اختلاف منحنيات امكانيات الانتاج بينهما. وبما ان الدول متشابهة في كل

الجوانب الاخرى وخاصة جوانب الطلب فستكون الاسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة .

٢. نظرية هكشر– اوهلين : وفقا لهذة النظرية فان الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسبة عوامل الانتاج المتوفرة لها وان الدول متشابهة في كل الجوانب الاخرى .وفي حالة دولتين على سبيل المثال B، A وسلعتين X,y ومدخلين للانتاج K،L فان النظرية تفترض :

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B > \left(\frac{K}{L}\right)_A$$

أي ان نسبة العوامل الراسمالية المستخدمة مع كل عامل اعلى في الدولة B، مما يعني بان الدولة B تتميز بوفرة عوامل راس المال والدولة A تتميز بوفرة الايدي العاملة .

$$\left(\frac{K}{L}\right)_Y > \left(\frac{K}{L}\right)_X$$

أي ان إنتاج y يحتاج الى عامل راس المال بكثافة اكثر مقارنة مع X، وان X تستخدم الايدي العاملة بكثافة مقارنة مع Y . ويفترض ايضا بان وجه المقارنة بين x،y يبقى ثابتا حتى لو تغيرت نسبة الانتاج (أي ان y تستخدم رأس مال بكثافة بغض النظر عن مستوى الانتاج).(2)

وبالتالي نظرية هكشر– اوهلين تنص على ان كل دولة ستركز على انتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الاخرى. وفي المثال اعلاه فان الدولة A ستقوم بتصدير السلعة X واستيراد السلعة Y وسيحدث العكس بالنسبة للدوله B.(3)

ويمكن تفسير التجارة الخارجية للدولة العربية من خلال هذة النظرية ، اذ ان بعض الدول العربية تتمتع بوفرة نسبة في الأيدي العاملة والبعض الاخر يتمتع بوفرة نسبية في المواد الخام في حين يتمتع البعض بوفرة نسبية في رأس المال ومن ثم فانه على كل دولة ان تتخصص في انتاج السلع كثيفة استخدام عنصر الانتاج ذو الوفرة النسبية بها ويتم التبادل من خلال هذا المنظور .

ومعظم الدول العربية غير النفطية تقع في الفئة التي تفتقر نسبيا الى رأس المال وتتسم بانخفاض دخل الفرد ومن ثم انخفاض معدل الادخار وعلى هذا فأنها تتجه الى السلع كثيفة استخدام الايدي العاملة وهذا مايفسر محدودية التجارة الخارجية بين الدول العربية .

٣. نظرية اختلاف الاذواق :تفترض هذة النظرية بان الدول جميعا متشابهه في امكانياتها الانتاجية من ناحية (دوال الانتاج،نسب عوامل الانتاج .....).وان الاختلاف الوحيد بينهما يكون في تذوقهما للسلع ،أي ان منحنيات الانتاج متطابقة الا ان منحنيات السواء تكون مختلفة.ونظرا لاختلاف الاذواق والاراء حول السلع نجد بانه في معظم الاحيان توجد نوعيات كثيرة من السلعة نفسها

السلعة(نوعيات متعددة من نفس الحجم نفسة للسيارات واحيانا من الموديل نفسة ،نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية واحيانا نوعيات من المشروب نفسة.....). لذلك ففي كثير من الاحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات اخرى من السلع مما يؤدي الى ظاهرة التجارة البينية في السلعة نفسها نتيجة لاختلاف الاذواق حول السلع.(٤)

٤. نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Model: طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية ، فان حجما كبيرا من التجارة الدولية يبنى على ادخال منتجات جديدة او طرائق انتاج مستحدثة .ويعطي هذا الامر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وتنتهي هذة الميزة الاحتكارية بشيوع وانتشار التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الاخرى بانتاج سلع مقلدة.(٥)

٥. نموذج الجاذبية في التجارة: هذا النموذج يعتمد على قانون الجاذبية العام لنيوتن وسنتناول الاطار النظري والتطبيقي للنموذج في هذا البحث.

اولا –ب. السياسات التجارية:

ان السياسات التجارية لاي بلد يجب ان تكون منسجمة مع السياسات الصناعية والاستثمارية والتصديرية في ذلك البلد . وان اغلب السياسات التجارية تستمد اطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين والتي تقوم على اسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة.(٦)

وتتضمن السياسات التجارية التي تتبناها الدول المراقبة المباشرة على الواردات والتي هدفها الرئيسي هو تحويل الانفاق المحلي بعيدا عن السلع الاجنبية وفي اتجاه السلع المحلية. وكذلك رقابة تهدف الى تشجيع الصادرات وذلك بتحويل الطلب الاجنبي نحو السلع المنتجة محليا واخيرا رقابة على تحرك رأس المال لتجنب التدفق او التسرب والذي يمكن ان يكون سببا في مشاكل اقتصادية عديدة.

ويمكن تقسيم الرقابة المباشرة الى ثلاثة اقسام:(7)

١.الرقابة الضريبية :وتضم الرسوم او الدعم والحوافز المفروضة على الصادرات والواردات والخاصة بباب من ابواب ميزان المدفوعات.ومن اكثر الوسائل استعمالا هي الرسوم الكمركية على الواردات ودعم الصادرات .وتهدف الاولى الى تحويل الطلب من السلع المستوردة الى السلع المحلية بينما تهدف الثانية الى التشجيع على التصدير. ومن سياسات تنمية التجارة الخارجية تعد سياسات تمويل وضمان الصادرات اضافة لاقامة المناطق الحرة من الوسائل المستخدمة في دعم التجارة الخارجية.

٢.الرقابة التجارية :وتضم الحصص الاستيرادية والتصديرية المفروضة بين الدول ومختلف الحواجز الكمركية.

٣.الرقابة النقدية:وتضم الرقابة على اسعار الصرف ونظم سعر الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة.

وعلى العموم فان للتجارة امكانية القيام بدور المحفز للتنمية البشرية وتسريع عجلة التقدم ، الا ان هذة الامكانية تتقوض بفعل بعض السياسات التجارية. فهناك مثلا فوائد لتحرير الاستيراد كجزء من استراتيجية اوسع نطاقا لتخفيض الفقر وزيادة النمو الاقتصادي، الا ان البلدان النامية والتي تصدر الى بلدان غنية تجابة في المتوسط حواجز تجارية اعلى بثلاث مرات مما تواجة البلدان الغنية عند المتاجرة فيما بينها.(8)

ثانيا –ا. تطور التجارة الخارجية للدول العربية :

شهدت قيمة التجارة العربية الاجمالية ارتفاعا ملحوظا عام ٢٠٠٤ نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات العربية من خلال ارتفاع الاسعار العالمية للنفط وزيادة صادرات الدول العربية منه لمواجهة الطلب المتزايد علية ،وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية. اما من ناحية الواردات العربية فانها قد شهدت ايضا ارتفاعا بمعدلات عالية للعام ٢٠٠٤.ويرجع السبب في ذلك الى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسة الاخرى. وعلى صعيد اتجاهات التجارة العربية الاجمالية ،فقد ارتفعت حصة الالصادرات العربية الى الصين الشعبية وباقي دول اسيا .اما بالنسبة للواردات فانها شهدت ارتفاعا من قبل الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية. اما فيما يخص التطورات في التجارة البينية العربية فانها سجلت ارتفاعا لكل من الصادرات والواردات البينية وبمعدلات عالية ،اذ بلغت حصة التجارة البينية ١٠% من اجمالي التجارة العربية.

ومن ناحية اخرى فان الدول العربية لاتزال تعتمد اعتمادا اساسيا على تصدير عدد من السلع الاولية وياتي النفط في مقدمتها .وهذا يجعل حصيلة الصادرات وبالتالي تمويل برامج التنمية في الدول العربية النفطية عرضة للاضطرابات نتيجة للتقلبات المستمرة في اسعار المواد الاولية ومنها النفط الى جانب الاجراءات الحمائية المتبعة من جانب الدول الصناعية الكبرى. وتشير التقديرات الى ان قيمة التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية قد سجلت نموا متميزا عام ٢٠٠٤ فاق نسب النمو السنوية المسجلة منذ عام ٢٠٠١. فقد ادى الارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية والتي بدا في منتصف العام ٢٠٠٤الى تنامي قيمة الصادرات العربية الاجمالية من ٣٠٤ مليار عام ٢٠٠٣ الى ٣٩٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ أي بمعدل نمو نسبته ٣٠,٤% .وقد تجاوزت نسبة نمو الصادرات العربية عام ٢٠٠٤ نسبة نمو الصادرات العالمية والتي بلغت ٢١,٣% في ذلك العام ،وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من ٤,١% عام ٢٠٠٣ الى ٤,٤% عام ٢٠٠٤. وعلى صعيد الواردات ،فقد سجلت الواردات العربية الاجمالية ايضا نموا استثنائيا ،اذ ارتفعت بنسبة ٢٤,٧% من ١٩٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى ٢٤٣,١ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ كما يشير جدول (١).

جدول (١) يوضح حجم التجارة الخارجية العربية الاجمالية (مليار دولار امريكي)

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤

الصادرات العربية	٢٥٩,٧	٢٣٦,٧	٢٤٥,٠	٣٠٤,٠	٣٩٦,٥
الواردات العربية	١٤٩,٧	١٦١,٠	١٧١,٥	١٩٤,٩	٢٤٣,١
الصادرات العالمية	٦٣٨٥,٠	٦١٤٠,٤	٦٤٢٧,٧	٧٤٩٨,٨	٩٠٩٩,٣
الواردات العالمية	٦٥٩٥,٦	٦٣٩٢,٣	٦٦٤٠,٣	٧٧٥٧,٨	٩٤٧٠,٠
وزن الصادرات العربية الى الصادرات العالمية%	٤,١	٣,٩	٣,٨	٤,١	٤,٤
وزن الواردات العربية الى الواردات العالمية%	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٦

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سبتمبر٢٠٠٥.

ويوضح جدول (٢) اتجاهات التجارة العربية الاجمالية خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٤،ويتبين بان هنالك زيادة في قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة.اذ يعد الاتحاد الاوربي من اهم الشركاء التجاريين للدول العربية ،فقد بلغ نسبة ماتجه اليه من الصادرات العربية نحو٣٤% في المتوسط خلال المدة نفسها،وبلغ نصيبة من الواردات العربية نحو ٣٧% في المتوسط خلال نفس تلك المدة.كما يوضح الجدول(٢) اضافة للاتحاد الاوربي فان الولايات المتحدة واليابان والصين هم من اهم الشركاء التجاريين للدول العربية.

جدول (٢) يوضح اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية (%)

الدول	الصادرات					الواردات				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الدول العربية	٦,٢	٧,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٧	١٠,٥	١٠,٦	١١,٨	١١,٢	١٢,٢
الاتحاد الاوربي	٢٨,٩	٣٣,٨	٣٧,٦	٣٦,٨	٣٢,٢	٤٦,٥	٣٨,١	٣٢,٩	٣٣,٩	٣١,٨
الولايات المتحدة	١١,٥	١١,٨	١١,٠	١٢,١	١١,٧	١٠,٩	٩,٥	٨,٦	٧,٢	٧,٧

اليابان	١٦,٢	١٥,٦	١٤,٧	١٤,٠	١٣,٠	٦,٤	٦,٠	٦,٣	٦,٠	٥,٣
الصين	٣,٧	٣,٢	٣,٨	٤,٥	٥,٢	٤,١	٤,٧	٥,٣	٦,٠	٧,٤
باقي دول اسيا	٥,٨	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٧,٧	٥,٩	٧,٠	٧,٣	٧,٩	٧,٧
باقي دول العالم	٢٧,٦	٢١,٥	١٧,٦	١٧,٠	٢١,٥	١٥,٧	٢٤,٠	٢٧,٨	٢٧,٥	٢٧,٩

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر٢٠٠٥.

ويلاحظ من الجدول (٢) بان حصة الصادرات العربية الى الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الاول للدول العربية قد انخفضت من ٣٦,٨ عام ٢٠٠٣ الى٣٢,٢% عام ٢٠٠٤، وكذلك انخفضت حصة الصادرات العربية الى اليابان ثاني شريك تجاري للدول العربية من ١٤%عام ٢٠٠٣ الى ١٣% في عام ٢٠٠٤.في حين ارتفعت حصة الصادرات العربية البينية من ٨,٤% الى٨,٧% وكذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية الى الصين من ٤,٥% الى٥,٢% في عام ٢٠٠٤.

وفي جانب حصص الواردات العربية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ،فقد واصلت حصة الاتحاد الاوربي انخفاضها في الواردات العربية الاجمالية وذلك منذ عام ٢٠٠١.فقد بلغت ٣١,٨% في عام ٢٠٠٤ مقارنة بنسبة ٣٣,٩% عام ٢٠٠٣.كما انخفضت حصة الواردات العربية من السوق اليابانية من ٦% الى في عام ٢٠٠٣ الى٥,٣% في عام ٢٠٠٤.وبالمقابل استمر الارتفاع في حصة كا من الواردات العربية البينية والواردات العربية من الصين ،فارتفعت حصة الواردات العربية البينية من ١١,٢% عام ٢٠٠٣ الى ١٢,٢% عام ٢٠٠٤ وكذلك الصين من ٦% عام ٢٠٠٣ الى ٧,٤% في عام ٢٠٠٤.

ومن جانب الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية فقد كان الوقود المعدني والذي يشكل النفط الخام العنصر الاهم فيها سجل اعلى نسبة في قيمة الصادرات العربية ،اذ بلغت ٦٦,٩% في عام ٢٠٠٤ على الرغم من انخفاضها عن العام ٢٠٠٣ والذي بلغت فيه نسبة ٦٧,١%. في حين جاءت مجموعة المصنوعات في المرتبة الثانية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في حصتها من الصادرات العربية الاجمالية من ١٦,٥% عام ٢٠٠٣ الى ١٧,٨% عام ٢٠٠٤.(14)

وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الاجمالية فقد حافظت مجموعة الالات ومعدات النقل في عام ٢٠٠٤ على نفس حصتها والتي بلغت ٣٧,٣% في عام ٢٠٠٣. فيما شهدت الواردات العربية من المصنوعات زيادة قليلة في حصتها من ٢٥,٧% عام ٢٠٠٣ الى ٢٥,٨% عام ٢٠٠٤.اما مجموعة الاغذية والمشروبات فقد انخفضت حصتها في الواردات العربية من ١٣,٥% عام ٢٠٠٣ الى ١١,٦% في عام ٢٠٠٤. (14)

ثانيا –ب. تطور التجارة العربية البينية :

تعد التجارة العربية البينية شديدة الحساسية والتاثير بالتغيرات والاحداث السياسية بين الدول العربية .ومن اكثر القرارات التي اتخذتها معظم الاجتماعات السنوية للقمم العربية هو تفعيل وتنشيط التجارة العربية البينية كأحدى الوسائل الاساسية لتقوية الاواصر والعلاقات بين الدول العربية وازالة المشاكل السياسية بينها ،وفي الوقت نفسة مواجهة المنافسة القوية في الاسواق العالمية وفي اطار العولمة.

ويلاحظ في جدول (٣) بان قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات +الواردات) قد ارتفعت الى ٦٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بعد ان كانت ٤٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ،أي بنسبة نمو بلغت ٣٦,٣% لعام ٢٠٠٤ في قيمة التجارة البينية العربية مقارنة بنمو بلغت نسبته ١٥% في عام ٢٠٠٣.وكذلك شهدت كل من الصادرات والواردات ارتفاعا كبيرا لعام ٢٠٠٤ فقد بلغت ٣٦,١%،٣٦,٦% على التوالي .

جدول (٣) يوضح اداء التجارة البينية العربية

(مليار دولار امريكي)

السنوات / المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
التجارة البينية العربية	٣١,٨	٣٤,٤	٤١,١	٤٧,٣	٦٤,٥
الصادرات البينية العربية(فوب)	١٦,١	١٧,٣	٢٠,٩	٢٥,٥	٣٤,٧
الواردات البينية العربية(سيف)	١٥,٧	١٧,١	٢٠,٢	٢١,٨	٢٩,٨

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سبتمبر ٢٠٠٥.

وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية العربية الاجمالية ،فقد تجاوزت نسبة النمو في الصادرات البينية العربية نسبة النمو في الصادرات العربية الاجمالية مما ادى الى ارتفاع حصة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات العربية من ٨,٤% عام ٢٠٠٣ الى ٨,٧% عام ٢٠٠٤ .كما ارتفعت حصة الواردات البينية العربية في اجمالي الواردات العربية من ١١,٢% عام ٢٠٠٣ الى ١٢,٢% عام ٢٠٠٤ كما في جدول (٤).

جدول (٤) يوضح مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية

(%)

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الاجمالية	٦,٢	٧,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٧

نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الاجمالية	١٠,٥	١٠,٦	١١,٨	١١,٢	١٢,٢

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سبتمبر ٢٠٠٥.

اما اتجاهات التجارة البينية العربية فقد اتسمت بالتركيز على عدد قليل من الشركاء التجاريين ،اذ ان التبادل التجاري البيني سواء في جانب الصادرات او الواردات يتم في معظمه بين دول عربية متجاورة نتيجة لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق او في اطار الاتفاقات الثنائية او التكتلات الاقليمية بين الدول العربية.

في حين كان الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية لصالح المواد الخام والوقود المعدني في جانبي الصادرات والواردات البينية العربية وبنسبة ٥٤,٨% للصادرات و٤٩,١% للواردات في العام ٢٠٠٤.وجاءت الاغذية والمشروبات في المرتبة الثانية وبنسبة ١٧,٨% للصادرات والواردات ولنفس العام.ثم جاءت سلع المواد الكيمياوية والمصنوعات والالات ومعدات النقل ضمن هيكل الصادرات والواردات البينية العربية وبنسب متفاوته.

وان الانتهاء من تطبيق البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد اعطى قوة دفع ساهمت في زيادة حجم التجارة العربية البينية على الرغم من ان معدل التبادل التجاري داخل كل تجمع فرعي (دول المغرب العربي،دول المشرق العربي،دول مجلس التعاون الخليجي) يعد اعلى نسبيا من حجم التجارة البينية بين الدول العربية ككل.

ثالثا –الاطار النظري (اساس نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية) :

١.قانون نيوتن في الجاذبية: (9)

في عام (١٦٨٧م) اكتشف نيوتن (Newton) قانون الجاذبية العام (Law of universal Gravitation) والذي ينص على ان كل كتلة في الكون تجذب أي كتلة اخرى بقوة تتناسب طرديا مع حاصل ضرب الكتلتين وعكسيا مع مربع البعد بين مركزيها .

أي ان قوة الجاذبية بين كتلتين اوشيئين i,j فتكون بالشكل التالي :

$$Fij = G \frac{MiMj}{Dij^2} \quad \text{------ (1)}$$

اذ ان :

Fij = قوة الجاذبية

Mi, Mj= احجام اوكميات الكتل i.j

D ij = المسافة او البعد بين مركزي i.j

ثابت الجاذبية العام والذي يعتمد على وحدات القياس للكتلة او القوة = G

٢.تطبيق الاقتصاديون لنموذج الجاذبية :

توجد العديد من الصياغات النظرية والعملية لنموذج الجاذبية في التجارة بناءا على فكرة قانون الجاذبية العام لنيوتن .اذ ان العمل في هذا النموذج بدا لاول مرة من قبل (Jan Tinbergen, ١٩٦٢) بافترض نفس الصيغة الدالية لقانون الجاذبية العام والتي من الممكن ان تستخدم في قياس التبادل التجاري الدولي.(10) وهذة الصيغة الدالية التي افترضها هي قانون الجاذبية العام لما يسمى بالتفاعلات الاجتماعية (social interactions) والتي يمكن استخدام نفس التعبير السابق تقربيا لتوضيح العلاقات التجارية بين دول العالم .

$$Fij = G \frac{Mi^{\alpha} MjB}{Dij^{\Theta}} \quad \text{----------} \quad \text{----------} \quad (2)$$

اذ انه يمكن ان تعرف بالشكل التالي :

Fij= التدفق التجارة من الاصل i الى المكان j

Mi, Mj = الحجوم الاقتصادية (GDP مثلا) للموقعين j.i

فاذا كان F يقاس بقيمة نقدية (كقيم نقدية للصادرات مثلا) فان M هي تقيس عادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) او الدخل القومي الاجمالي (GNI). (9) المسافة بين الموقعين j.i (والتي يمكن قياسها من المركز الى المركز(العاصمة)) Dij:

ويعد النموذج الجاذبية صياغة مبسطة للتحليل الإحصائي للتدفق التجاري الثنائي بين مختلف الكيانات او التكتلات الجغرافية . اذ يربط التحليل لحركة التجارة بين دولتين او تكتلين اقليمية او بين اقتصاد بلد مع الاقتصاد العالمي ككل .

ومن الممكن ان يكون نموذج الجاذبية كصورة مختزلة لقوى العرض والطلب . فاذا كان البلد i هو البلد الاصل فان Mi ستمثل الكمية الكلية من السلع التي يمكن ان تعرض لكل المستهلكين . والمسافة تمثل كنوع من الضريبة (الاجور) التي تفرض على التكاليف التجارية .

٣.الاشتقاق الرياضي لنموذج الجاذبية:(9)

نفترض بان Mj كمية الدخل للبلد j الذي ينفقة على كل السلع من المصدر i .

ونفترض بان Sij هي حصة من Mj المنفقة على السلع من البلد i ، وعلية فان:

$$Fij = Sij \; Mj \quad \text{----------} \quad (3)$$

ويتصف Sij بالصفات التالية :

١.يجب ان تكون قيمتة بين ٠ .١ .
٢.تزداد قيمتة اذا البلد i ينتج نوعية واسعة من السلع (ni كبيـــرة) او ان تكـــون السلع ذات نوعية عالية (Ui كبيرة) .
٣. تتناقص قيمتة بسبب ازواج التجارة(بلدين او تكتلين) كالمسافة Dij .
وعلى ضؤء ذلك فان :

$$Sij = \frac{g(\mu i, ni, Dij)}{\sum \ell g(\mu e, ne, Dej)} \qquad ------(٤)$$

اذا ان (.) g هي دالة يجب ان تزداد في الحالتين (٢,١) اعلاة وتتناقص في الثالثة لكل Sij >O .
والان يتطلب صيغة محددة للدالة (.)g المستخدمة في المعادلة (٤) .اولا التطبيـــق العملي اخذ من قبل Bergstrand والذي اســـتخدم نمـــوذج Dixit and stiglitz للمنافسة الاحتكارية بين عدة شركات متميزة ولكنها متماثلة .مجاميع هـــذاالنموذج تكون 1 =μi ونجعل ni كنسبة الى mi. وثانيا التطبيـــق (مـــن قبـــل اندرســـون Anderson) والذي يفرض سلعة مفردة من كل قطـــر ، 1 = ni لكـــن بالســـماح لمعلمة التفضيل μi ان تتنوع او تتغير عبر البلدان بشرط وضوح المعلومات عـــن السوق.وان السماح لكل من μ,n ان تتنوع في البلدان ، يجعل :

$$g(ni, \mu i) = \sum_{v=1}^{ni} (pijv/\mu ijv)^{1-б} \qquad ---------- (5)$$

اذ ان v هي مؤشر الاختلافات الجزئية والتي من الممكن احلالهـــا مـــع مرونـــة الاحلال والتي تعطى بالرمز б اذ تتميز السلع من نفس البلد ولكـــن لهـــا نفـــس متوسط النوعية والخاضعة لنفس تكاليف النقل فانه يمكن ان نسقط v ومجموعة g وستكون بالشكل التالي :

$$g(.) = ni\ (pij/\mu ij)^{1-б} \qquad ---------- (6)$$

الخطوة التالية ترتبط بافتراض (تعديل النوعية) فان الاسعار تتغير في نفس البلـــد الاصلي وكذلك تكاليف النقل تتغير بين الاصل والاتجاه وبذلك نفتـــرض العلاقـــة التالية:

б

$$pij/\ \mu ij = (pi/\ \mu i)Dij \quad \text{----------} \quad (7)$$

سعر الاصل pi يعني سعر التسليم وان اسعار التسليم تتفاوت بشكل نسبى تبعا الى نوعية منتجات البلد المصدر أي ان:

$$pi / \mu i = k \quad \text{-------} \quad (8)$$

وان الشركات لها الحجم نفسه فانه في هذة الحالة:

$$ni = mi /q \quad \text{-------} \quad (9)$$

اذ ان q حجم الشركة او المؤسسة ومن خلال الافتراضات الاخيرة نحصل على:

$$g(.)=Mi\ D^{-\Theta} / q^{\sigma-1} k \quad \text{----------} \quad (10)$$

وهذا يدل ضمنا على حصص السوق للمصدر i في البلد j :

$$Sij=Mi\ Dij^{-\Theta}\ Rj \quad \text{------}(11)$$

اذ ان:

$$Rj=1/(\ \sum \ell\ M\ \ell\ D\ell j^{-\Theta}\ ) \quad \text{------} \quad (12)$$

وبعد احلال واعادة ترتيب نحصل على النتيجة التالية والتي تكون قريبة جدا مـــن هدفنا وهي :

$$Fij = Rj \frac{MiMj}{Dij^{\Theta}} \quad \text{------} \quad (13)$$

الاختلاف الرئيسي في هذا النموذج هو ان المقدار Rj يستبدل بثابت الجاذبيـــة G .ولغرض الحصول على العلاقة الخطية لنموذج الجاذبية ناخذ الصيغة اللوغارتمية للنموذج:

$$LnFij=\alpha Ln\ Mi + B LnMj - \Theta LnDij + \gamma LnRj + \varepsilon ij \quad \text{----------} \quad (14)$$

-وبالتالي من الممكن استعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) فـــي تقدير النماذج القياسية لنموذج الجاذبية في التجارة الخارجية. وهذة الصـــيغة مـــن الممكن استخدامها بطريقة البيانات المقطعية او السلاسل الزمنية بين أي دولتين او تكتلين اقتصاديين لقياس علاقة التبادل التجاري بينهما.

رابعا –توصيف وتقدير نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية:

من اجل توصيف وتقدير نموذج الجاذبية ومعرفة اهم العوامل المؤثرة على حجم التبادل التجاري بين بلدان العالم . فقد تم استعمال بيانات مقطعية cross (section) تغطي ١٩ بلدا وللعام ٢٠٠٤ ،اذ تتضمن العينة ٩ بلدان عربيةهي: (الامارات، السعودية، الكويت ، الاردن، سوريا، تونس، الجزائر، مصر، المغرب) ،اضافة الى ١٠ بلدان اجنبية هي(ايران، تركيا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا، اليابان، الصين الشعبية، كوريا الجنوبية، ماليزيا).اي ان عينة البحث تضم بلدان نفطية وبلدان غير نفطية وكذلك بلدان عربية وبلدان صناعية وبلدان اسيوية واوربية وافريقية وامريكية. وبذلك فان عينة البحث تبلغ ٣٤٢ مشاهدة(١٩*١٨ زوج من البلدان المصدرة والمستوردة) . وتشكل البلدان العربية عينة البحث نسبة ٨٥% من اجمالي التجارة الخارجية للبلدان العربية . اما دول العالم عينة البحث فانها تمثل ٢١% من اجمالي حجم التجارة العالمية ، وبذلك تكون عينة البحث المختارة في تحليل نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية تمثل نسبة ٢٤% من اجمالي حجم التجارة العالمية كما في جدول (٥).

جدول (٥) يوضح حجم التجارة لعينة البحث ودول العالم (مليار دولار امريكي)

البلد	الصادرات	الواردات	التجارة الكلية
الدول العربية عينة البحث*	٢٤٥,٥	٢٩٥,٥	٥٤١
الدول العربية	٣٩٦,٥	٢٤٣,١	٦٣٩,٦
دول العالم عينة البحث*	١٩٥٠,٩	١٩٥٠,٩	٣٩٠١,٨
دول العالم	٩٠٩٩,٣	٩٤٧٠	١٨٥٦٩,٣

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سبتمبر ٢٠٠٥.

*احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على احصاءات صندوق النقد الدولي ،٢٠٠٥.

وقد تم الحصول على البيانات والاحصاءات حول الصادرات والواردات وكذلك بيانات الناتج المحلي الاجمالي للبلدان عينة البحث من احصاءات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٥ .في حين تم حساب المسافة الجغرافية بين عواصم العينة من خلال خرائط الأطلس الجغرافي.

وقد تم استخدام الصيغة اللوغارتمية في تقدير العلاقة بين حجم التجارة الدولية والمتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل القياسي. ولقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير،اذ انها تعد من اكثر الطرائق تطبيقا في تقدير علاقات نموذج الاقتصاد القياسي لما تتصف به من خصائص مهمة منها كفاءة حجم التباين وعدم التحيز.(١٣)

وبالاضافة الى المتغيرات المستقلة الاساسية المستخدمة في التحليل وهي حجم اقتصاد الدولتين مقاسا بحجم الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كلا الدولتين ،بالاضافة الى المسافة الجغرافية بين

الدولتين .ومن ثم تم اضافة متغيرات اخـــرى للنمـــوذج (Dummy Variables) لقياس ما اذا كانت الدولة المصدرة دولة عربية،واخر في حالة ما اذا كانت الدولـــة المصدرة تقع في مجموعة الدول المنتجة للبترول، وفي الحالتين يعبر المتغير عن مدى التكامل في التجارة بين الدول العربية من ناحية وبقية دول العالم من ناحيـــة اخرى. والمتغير الاخر في حالة ما اذا كانت كلا من الدولة المصدرة والمســـتوردة دولتان عربيتان (وهو المتغير المسؤول عن الاجابة فيما اذا كانت التجارة العربيـــة منخفضة ام لا).

ولذلك فان المتغيرات المستخدمة في تحليل نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية هي :

LnT: حجم التجارة الكلية بين البلدين (مليون دولار امريكي) كمتغير تابع.

اما المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل هي :

LnX1: Gdpi حجم الناتج المحلي الاجمـــالي للبلـــد المصـــدر (مليـــون دولار امريكي).

LnX2: Gdpj حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلـــد المســـتورد (مليـــون دولار امريكي).

LnX3: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المصدر.

LnX4: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المستورد.

LnX5: المسافة الجغرافية بين البلدين (من العاصمة الى العاصمة) كم٢ .

X6 :متغير التماس بين الحدود (ياخذ قيمة ١ اذا كان البلدين متجاورين وياخذ قيمة ٠ اذا كان البلدين غير متجاورين) .

X7 : متغير وهمي (ياخذ قيمة ١ اذا كان البلد المصدر من البلدان النفطية وياخـــذ قيمة ٠ اذا كان البلد المصدر غير منتج للنفط) .

X8 : متغير وهمي (ياخذ قيمة ١ اذا كان البلد المصدر بلد عربي وياخذ قيمة ٠ اذا كان البلد غير عربي) .

X9 : متغير وهمي (ياخذ قيمة ١ اذا كان البلد المصدر والمستورد بلدان عربيـــان وياخذ قيمة ٠ اذا كان غير ذلك) . وكانت نتائج التحليل القياسي للنموذج المقدر كما في الجدول(٦):

جدول(٦) المعلمات المقدرة لنموذج الجاذبية في التجارة (LnT المتغير التابع)

اختبار T	المعلمات المقدرة	المتغيرات المستقلة
-٥,٧٣***	-٧,٧٨٦	constant
٩,٤٩***	٠,٦٦٤	LnX1
١٤,٢٧***	٠,٧٦٧	LnX2
١,٨٦*	٠,٢٠٥	LnX3
٠,٧٧	٠,٠٨٧	LnX4
-٦,٥٣***	-٠,٦٣٨	LnX5
١,٧٦*	٠,٥١٧	X6

X7	−٠,٣١٣	−١,٨٩***
X8	−٠,٢٤	−١,٠٠
X9	٠,٠٧٤	٠,٣٣
R2	٠,٧٥	
D.W	١,٥١	
F	١٠٨,٧٥***	
N	٣٤٢	

*** تشير الى المعنوية عند مستوى ١% ،** تشير الى المعنوية عند مستوى ٥% ،* تشير الى المعنوية عند مستوى ١٠%.

ومن الجدول اعلاه فان المعلمات الداخلة في النموذج تفسر حوالي ٧٥% من التغيرات الكلية في المتغير التابع (حجم التجارة الكلي). وان اختبار F يشير الى معنوية النموذج بشكل عام.اما بالنسبة للمشاكل القياسية ، فان النموذج كان خالي من مشكلة عدم تجانس التباين حسب اختبار ParK. ومن اختبار دربن− واتسن والبالغة قيمتة ١,٥١ نستدل على عدم وجود ارتباط ذاتي ، ومن مصفوفة اختبار كلاين نستدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والداخلة في تحليل النموذج .

اما بالنسبة لمعلمة X1 فقد كانت معنوية عند مستوى ١% والتي تعني بان زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلد المصدر بنسبة ١٠% فانه يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان بنسبة ٦,٦% .اما المعلمة X2 فقد كانت ايضا معنوية عند مستوى ١% وان زيادة زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلد المستورد بنسبة ١٠% فانه يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان بنسبة ٧,٧% تقريبا.وهذا يدل على اهمية الناتج المحلي الاجمالي للبلدان في التجارة الخارجية.

اما المعلمة X3 فقد كانت معنوية عند مستوى ٩% ،اذ ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المصدر بنسبة ١٠% سوف يؤدي الى زيادة التبادل التجاري بنسبة ٢,١%. في حين كانت معلمة X4 غير معنوية احصائيا والتي قد تكون بسبب استيراد البلد للسلع الاساسية والضرورية للسكان بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلد.

اما معلمة المسافة بين الدول فقد كانت معنوية احصائيا عند مستوى ١% وعلاقتها عكسية (الاشارة سالبة) مع حجم التجارة وتنسجم مع منطق النظرية الاقتصادية وذلك بان حجم التبادل التجاري يزداد مع البلدان القريبة بسبب انخفاض تكاليف النقل للسلع والتي تؤدي الى عدم اضافة كلفة عالية لاسعار السلع المتاجر بها.

ومن قيمة هذه المعلمة فان خفض المسافة او القرب بين الدول المصدرة والمستوردة وبنسبة ١٠% يؤدي الى زيادة التبادل التجاري بنسبة ٦,٤% تقريبا. وهذا يدل على اهمية المسافة الجغرافية بين الدول بالنسبة للتبادل التجاري .وهذا انعكس بوضوح على المتغير الوهمي Dummy Vairable (التماس بين الدول) والذي كان معنويا عند مستوى ٨% وعلاقته ايجابية بين الدول المتجاورة لقرب

المسافة وانخفاض تكاليف النقل للسلع المتاجر بها، اذ ان التجارة بين الدول التي لها حدود مشتركة (تماس الحدود) يؤدي الى زيادة حجم التجارة بمقدار ٥% مقارنة بالدول غير المتجاورة .

اما بالنسبة للمتغير X7 فانه معنوي عند مستوى ٥% والذي يدل على اهمية مورد البترول في صادرات البلدان النفطية .في حين كان المتغير X8 والذي يشير الى ان البلد المصدر بلد عربي فقد كان غير معنوي احصائيا للدلالة على انخفاض الصادرات العربية من السلع واعتمادها على مورد البترول وبنسبة كبيرة . اذ ان المتغيران X8,X7 في الحالتين يعبران عن مدى التكامل في التجارة بين الدول العربية من ناحية وبقية دول العالم من ناحية اخرى. ونستنتج من ذلك بان الميزان التجاري لصالح البلدان المتقدمة والصناعية على حساب البلدان العربية عدا البلدان العربية المصدرة للنفط.

اما المتغير X9 فقد كان غير معنويا احصائيا وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي للبلدان العربية من ناحية التجارة البينية ،اذ ان هذا المتغير هو المسؤول عن الاجابة فيما اذا كانت التجارة العربية البينية ضئيلة ام لا. ونستنتج بان حجم التجارة العربية البينية منخفضة فقد بلغت نسبتها ١٠% تقريبا من حجم التجارة الخارجية للبلدان العربية. وان هنالك امكانية لزيادة حجم التجارة البينية العربية اعتمادا على مامتوفر من تكامل في الموارد بين البلدان العربية من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة .

الاستنتاجات والتوصيات :

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا كبيرا في اقتصادات اغلب بلدان العالم ،اذ يساهم بجزء كبير في الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان .الا ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصادات العربية ماتزال منخفضة وتعتمد في الغالب على المواد الاولية والبترول.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها :

١. تشهد اغلب البلدان العربية عدم استقرار سياسي واقتصادي مما انعكس بوضوح على اقتصاداتها، اذ ازداد العجز في ميزان المدفوعات لاغلب تلك البلدان. ونتيجة لذلك ارتبطت اقتصادات معظم هذه البلدان بقوى السوق العالمية وخاصة التجارة الخارجية باعتبارة القطاع ذو العلاقات الاقتصادية الدولية ،الامر الذي ادى الى ضعف معدلات التبادل التجاري العربي البيني والذي بلغ ١٠% من حجم التجاة الخارجية للبلدان العربية . اضافة الى تمركز التجارة العربية على البترول في جانبي الصادرات والواردات البينية العربية وبنسبة ٥٤,٨% للصادرات و٤٩,١% للاستيرادات وذلك للعام ٢٠٠٤,

٢. توجد العديد من الاتفاقات الثنائية والتكتلات الاقليمية الاقتصادية بين البلدان العربية ،الا ان نسبة التجارة العربية البينية منخفضة وذلك بسبب انعكاس الاوضاع السياسية غير المستقرة على العلاقات الاقتصادية العربية.

٣. هنالك فجوة تكنولوجية بين الدول العربية والمتقدمة (الصناعية) ،أي ان الدول الصناعية تقود والدول العربية تتبع وهذا يخلق اساساً نظرياً مختلف للتجارة الخارجية. فالدول العربية تمتلك الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،الا انها لم تتبنى التكنولوجيا الا بنسب منخفضة مما ينعكس على تلك البلدان سياسيا واقتصاديا.

٤. تتاثر التجارة بين دولتين ايجابيا بحجم الناتج المحلي الاجمالي لكل بلد(المصدر والمستورد) وتتاثر سلبا بمدى البعد الجغرافي بينهما.

٥. يزداد مستوى التبادل التجاري بين البلدان التي تشترك في الحدود الجغرافية اكثر من البلدان الاخرى التي ليس لها حدود مشتركة.وهذا يتفق مع ما تشير اليه البيانات في ان التجارة بين التجمعات الفرعية داخل المنطقة العربية اعلى في معدلاتها من التجارة بين الدول العربية ككل.

٦. يعكس المتغير X9 مدى الضعف في التجارة العربية مع بعضهم بعضاً وازدياد توجههم الى الخارج وهذا مايتفق مع فرضية البحث.

وقد توصل البحث بناء على الاستنتاجات الى التوصيات الاتية:

١. ان التكامل الاقتصادي العربي امرا حتميا تفرضه الظروف الدولية والاقليمية المعاصرة.مما يجعله ضرورة موضوعية لحماية الامن الاقتصادي العربي وذلك من خلال تفعيل الروابط الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية بين البلدان العربية مما يؤدي الى جعل عملية التشابك الاقتصادي العربي اكثر قوة حتى يمكن تشجيع وتنمية التبادل التجاري العربي البيني على اسسس علمية جيدة، اضافة الى تطوير منطقة التجارة الحرة العربية وتحرير التجارة بمعدلات متسارعة وخفض والغاء العوائق غير الجمركية والاتفاق على قواعد للمنشأ وفقا للمعايير الدولية.

٢. ان اعتماد الجزء الاكبر من التجارة الخارجية للبلدان العربية على البترول له انعكاسات على حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية ،خاصة وان اسعار النفط عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار مما يؤثر على مسار النمو في اقتصادات البلدان العربية، لذلك يتطلب من البلدان العربية تنويع صادراتها الاقتصادية وعدم الاعتماد على سلعة واحدة او سلعتين في سلة الصادرات لتلك البلدان .

٣. ضرورة الاهتمام بالخدمات اللازمة والمكملة لنمو التجارة كالمواصلات والاتصالات والخدمات المالية وتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين والمستوردين على حد سواء، وتنويع سلة التبادل التجاري العربي البيني.

٤. انشاء مركز تجاري عربي يقوم على توفير المعلومات الكاملة والشاملة على الانشطة الاقتصادية والتجارية العربية فضلا عن اجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تعزز من مسيرة وتفعيل التجارة البينية العربية.

المصادر:

١.جمال الدين البيومي ، مستقبل التجارة العربية ...التحديات والفرص ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري ، مصر،٢٠٠٣ .

2.www.arab-api.org.
٣.العاني،تقي عبد سالم، الجنابي،نبيل مهدي،التجارة الخارجية لأقطار مجلس التعاون العربي،ندوة حول اقتصاديات مجلس التعاون العربي،وزارة التخطيط،العراق،١٩٨٩.
٤.المعهد العربي للتخطيط،الكويت،برامج التدريب عن بعد عبر شبكة الانترنيت.
5.http://colleges.ksu.edu.sa.
6.www.ac.org.jo.
. ٢٠٠٥،المعهد العربي للتخطيط
،الكويت.7.www.api.org
.2005,تقرير التنمية البشرية,
8.www.undp.org.
9.Keith Head ,Gravity for beginners,www.economics.ca/keith,2003. 10.Tinbergen, J. ,The World Economy, Suggestions for an International Economic Policy, New York, NY: Twentieth Century Fund,1962. 11.J.M.C.Santos Silva, Silvana Tenreyro, See, for example: Gravity-Defying Trade, 2003.
-Anderson ,J.,(A theoretical Foundation for the Gravity Equation) ,American Economic Review,69,1979.
-Anderson ,J. and E. Van Wincoop,(Gravity with Gravitas :A solution to the border Puzzle) ,American Economic Review,forthcoming,2003.

-Bergstrand, J.(The Gravity Equation in International Trade :Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence), Review of Economics and Statistics,69,1985.

-Davis, D.(Intra-industry Trade :A Hecksher –Ohlin – Ricardo Approach), Journal of International Economic,39,1995. -Deardoff, A.(Determinants of Bilateral Trade :Does Gravity Work in a Neoclassical World?) In Jeffrey Frankel(ed), The Regionalization of the World Economy. Chicago, IL: University of Chicago Press,1998.

12.World Development Indicators, the World Bank, 2004. 13.World Factbook,

14. التقريـــر.http://www.cia.gov/cia/publications/factbook,2005
الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر،٢٠٠٥.
15.السيفو،وليد اسماعيل،المدخل الى الاقتصاد القياسي،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،١٩٨٨،ص٦٧-٦٩.
16.Koutsoyiannis, A. ,Theory of Econometric ,2nd Edition, Mac Millan Press LTD.,1977.

17.Gugarati, D. ,Basic Econometric, Mc Graw-Hill ,Inc.1982.